عَوامِلُ الجَزْمِ

٦٩٥ ـ بِلَا وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا فِي الفِعْلِ هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا[(١)]

٦٩٦ ـ وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا[(٢)]

٦٩٧ ـ وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْمَا كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَواتِ أَسْمَا[(٣)]

الأدوات الجازمة للمضارع[(4)] على قسمين:

= الشاهد فيه: قوله: «أحضر» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «أحضر» ـ بأن محذوفة في غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها، وإنما سهّل ذلك وجود «أن» ناصبة لمضارع آخر في البيت، وذلك في قوله: «وأن أشهد اللذات».

واعلم أن البيت يروى بوجهين في قوله: «أحضر» أحدهما رفعه، وهي رواية البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله، وثانيهما نصبه، وهي رواية الكوفيين.

قال الأعلم الشنتمري: «والشاهد في البيت ـ عند سيبويه ـ رفع «أحضر» لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى: لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار «أن» ضرورة، وهو مذهب الكوفيين» اهـ.

واعلم أيضًا أن النحاة يختلفون في جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبك، سواء أرفعت المضارع بعد حذفها أم أبقيته على نصبه، فذهب الأخفش إلى جواز الحذف، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] جعل «أعبد» مسبوكًا بأن المصدرية محذوفة، والمصدر مجرورًا بحرف جر محذوف؛ أي بالعبادة، ومنه قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»؛ أي سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ في السعة، فلا يُخرَّج عليه القرآن الكريم.

(١) «بلا» جار ومجرور متعلق بقوله: «ضع» الآتي «ولام» معطوف على «لا» «طالباً» حال من فاعل «ضع» المستتر فيه «ضع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جزما» مفعول به لضع «في الفعل» جار ومجرور متعلق بضع «هكذا، بلم» جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دلَّ عليه المذكور قبله، أي: ضع كذا بلم «ولما» معطوف على «لم».

(٢) «واجزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بإن» جار ومجرور متعلق باجزم «ومن، وما، ومهما، أي، متى، أيان، أين، إذما» كلهن معطوفات على «إن» بعاطف مقدر في بعضهن ومذكور في الباقي.

(٣) «وحيثما، أنى» معطوفان على «إن» في البيت السابق أيضاً «وحرف» خبر مقدم «إذ ما» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف «وباقي» مبتدأ، وباقي مضاف، و«الأدوات» مضاف إليه «أسما» خبر المبتدأ، وقصره للضرورة، وأصله «أسماء» جمع اسم.

(4) الجزمُ هو القطع لغةً، وإعراباً: قطع الفعلِ عن الحركة، أو قطعُ حرفٍ منه.

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً.

وهو **اللام الدالة على الأمر**، نحو: «لِيَقمْ زيدٌ»، أو على الدعاء[1]، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

و«**لا**» **الدالة على النهي**، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو على الدعاء[2]، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

و«**لم**» و«**لما**» وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، وَيَقْلِبَانِ معناهُ إلى المُضِيِّ، نحو: «لم يَقمْ زيد، ولمَّا يَقمْ عمرو» ولا يكون النفي بـ«لمَّا» إلا متصلاً بالحال[3].

والثاني: ما يجزم فعلين، وهو:

«**إنْ**»[4] نحو: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

و«**مَنْ**» نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

و«**ما**» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

و«**مهما**» نحو: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

و«**أيٌّ**» نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١].

و«**متى**» كقوله: [الطويل]

---

(1) الدعاء أحد المعاني الفرعية للأمر، وهو ـ أي: الدعاء ـ: طلب الأدنى من الأعلى فِعْلاً، والأمر: طلب الأعلى من الأدنى، وثمة الالتماس، وهو: طلب الفعل من مُساوٍ.

(2) النهي كالأمر يتفرع عنه دعاءٌ والتماس.

(3) يشترك «لم» و«لمّا» بأربعة: الحرفية، والجزم، والنفي، والقلب إلى المضيّ.
وتنفرد «لمَّا» عن «لم» بأربعة:
ـ اتصالُها بالحال كما ذكر ومعناه: اتصال نفي منفيِّها إلى زمن الكلام.
ـ عدم اقترانها بأداة شرط.
ـ توقع حدوث منفيِّها وقُربُه.
ـ جواز حذف مجزومها.

(4) وهو حرفٌ بالاتفاق، و«إذما» حرفٌ على الراجح، والباقي أسماءٌ.

ش٣٣٤ ـ مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ(١)

و«أَيَّانَ»(2) كقوله: [البسيط]

ش٣٣٥ ـ أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا   لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا(٣)

---

(١) البيت للحطيئة، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر، ومطلعها:

آثَرْتُ إِدْلَاجِي عَلَى لَيْلِ حُرَّةٍ   هَضِيمِ الحَشَا حُسَّانَةِ المُتَجَرَّدِ

اللغة: «تعشو» أي: تجيئه على غير هداية، قاله اللَّخمي عن الأصمعي، أو تجيئه على غير بصر ثابت، عن غيره «خير موقد» يحتمل أنه أرد الغلمان الذين يقومون على النار ويوقدونها، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه، وإنما جعله موقدًا مع أنه سيد؛ لأنه الآمر بالإيقاد، فجعله فاعلاً لكونه سبب الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾ [غافر: ٣٦]، وكما في قولهم: «هزم الأمير الجيش» وهو في قصره، و«بنى الأمير الحصن» وما أشبه ذلك.

الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مع هذا ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتجد «تأته» تأت: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «تعشو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في فعل الشرط «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بقوله: «تعشو» السابق، وضوء مضاف، ونار من «ناره» مضاف إليه، ونار مضاف، والهاء مضاف إليه «تجد» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «خير» مفعول أول لتجد، وخير مضاف، و«نار» مضاف إليه «عندها» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف، وها: مضاف إليه «خير» مبتدأ مؤخر، وخير مضاف، و«موقد» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتجد.

الشاهد فيه: قوله: «متى تأته... تجد.. إلخ» حيث جزم بمتى فعلين، أولهما قوله: «تأته» وهو فعل الشرط، والثاني قوله: «تجد» وهو جواب الشرط وجزاؤه، على ما فصلناه في الإعراب.

(2) وهي بمعنى «متى»، وكذلك «أنَّى» الآتية بعدَ قليل.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «نؤمنك» نعطك الأمان «حذرا» خائفًا وَجِلاً.

الإعراب: «أيان» اسم شرط جازم، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، عامله قوله: «تأمن» الذي هو جواب الشرط «نؤمنك» نؤمن: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والكاف مفعول به «تأمن» فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل «غيرنا» غير: مفعول به لتأمن، وغير مضاف، ونا: مضاف إليه «وإذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «تدرك» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «الأمن» مفعول به لتدرك، والجملة من تدرك المنفي بلم وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذا» إليها =

و«أَيْنَمَا» كقوله: [الرمل]

ش٣٣٦ ـ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ(١)(2)

و«إِذْمَا» نحوُ قوله: [الطويل]

ش٣٣٧ ـ وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا(٣)

= «منا» جار ومجرور متعلق بتدرك «لم» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حذرا» خبر «تزل»، وجملة «تزل حذرا» جواب «إذا».

الشاهد فيه: قوله: «أيان نؤمنك تأمن.. إلخ» حيث جزم بأيان فعلين، أحدهما فعل الشرط ـ وهو قوله: «نؤمنك» ـ والثاني جوابه وجزاؤه، وهو قوله: «تأمن» على ما بيناه في الإعراب.

(١) هذا عجز بيت لكعب بن جعيل، وصدره:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ

اللغة: «صعدة» بفتح الصاد وسكون العين: هي القناة التي تنبت مستوية؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف، ويقولون: امرأة صعدة، أي: مستقيمة القامة مستوية، على التشبيه بالقناة، كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران «حائر» هو المكان الذي يكون وسطه مطمئنًا منخفضًا، وحروفه مرتفعة عالية، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأسدَّ لنبتتها.

المعنى: شبه امرأة ـ ذكرها في بيت سابق ـ بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب، والريح تعبث بها وتميلها، وهي تميل مع الريح.

والبيت السابق الذي أشرنا إليه هو قوله:

وَضَجِيعٍ قَدْ تَعَلَّلْتُ بِهِ ... طَيِّبٌ أَرْدَانُهُ غَيْرُ تَفِلْ

الإعراب: «أينما» أين: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، وعامله قوله: «تمل» الواقع جوابًا للشرط، وما: زائدة «الريح» فاعل بفعل محذوف يقع فعلاً للشرط يفسره ما بعده، والتقدير: أينما تميلها الريح، و«تميلها» جملته لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف «تمل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هي يعود إلى الصعدة فاعل.

الشاهد فيه: قوله: «أينما... تميلها تمل» حيث جزم بأينما فعلين: أحدهما ـ وهو الذي يفسره قوله: «تميلها» ـ فعل الشرط، والثاني ـ وهو قوله: «تمل» ـ جواب الشرط وجزاؤه.

(2) ومثلُها «أين» دون «ما». تقول: أين تَقِفْ أَقِفْ.

وهما للمكان.

(٣) البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يقول: إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت المأمور آتيًا به، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتي ثمرته إلا إن كان الآمر مؤتمرًا به ليقتدي المأمور به بعد أن يثق بإخلاصه في دعوته. =

و«حَيْثُمَا» نحو قوله: [الخفيف]

ش٣٣٨ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ(١)

و«أنّى» نحو قوله: [الطويل]

ش٣٣٩ ـ خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ(٢)

= **الإعراب**: «**وإنك**» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «**إذما**» حرف شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «**تأت**» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**ما**» اسم موصول: مفعول به لتأت «**أنت**» ضمير منفصل مبتدأ «**آمر**» خبر المبتدأ «**به**» جار ومجرور متعلق بآمر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «**تلف**» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذما، وعلامة جزمه حذف الياء، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل «**من**» اسم موصول: مفعول أول لتلف «**إياه**» ضمير منفصل: مفعول مقدم على عامله، وذلك العامل هو قوله: «تأمر» الآتي «**تأمر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «من» الموصولة «**آتيًا**» مفعول ثان لتلف.

الشاهد فيه: قوله: «إذما تأت... تلف» حيث جزم بإذما فعلين: أحدهما ـ وهو قوله: «تأت» ـ فعل الشرط، والثاني ـ وهو قوله: «تلف» ـ جوابه وجزاؤه.

(١) البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلاً معينًا.

اللغة: «تستقم» تعتدل وتأخذ في الطريق السوي «نجاحًا» ظفرًا بما تريد ونوالاً لما تأمل «غابر» باقي.

الإعراب: «**حيثما**» حيث: اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، وعامله قوله: «يقدر» الواقع جوابًا للشرط، وما: زائدة «**تستقم**» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**يقدر**» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم وعلامة جزمه السكون «**لك**» جار ومجرور متعلق بيقدر «**الله**» فاعل يقدر «**نجاحًا**» مفعول به ليقدر «**في غابر**» جار ومجرور متعلق بيقدر أيضًا، وغابر مضاف، و«**الأزمان**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «حيثما تستقم يقدر . . إلخ» حيث جزم بحيثما فعلين: أحدهما ـ وهو قوله: «تستقم» ـ فعل الشرط، والثاني ـ وهو قوله: «يقدر» ـ جواب الشرط وجزاؤه.

(٢) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

الإعراب: «**خليلي**» منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنى، وهو مضاف، وياء المتكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «**أنى**» اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف مبني على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذي هو «تأتيا» =

وهذه الأدَوَاتُ التي تجزم فعلين كُلُّها أسماء، إلا «إن، وإذْ مَا» فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كُلُّهَا حروفٌ(1).

= الثاني «تأتياني» تأتيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «تأتيا» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل «أخًا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة «غير» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «لا يحاول» الآتي، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «يرضيكما» يرضي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ما الموصولة، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لا» نافية «يحاول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى قوله: «أخًا» السابق، والجملة من يحاول المنفي بلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله: «أخًا».

الشاهد فيه: قوله: «أنى تأتياني تأتيا . . إلخ» حيث جزم بأنى فعلين: أحدهما ـ وهو قوله: «تأتياني» ـ فعل الشرط، والثاني ـ وهو قوله: «تأتيا» جواب الشرط وجزاؤه.

ولا يقال: إنه قد اتحد الشرط والجواب؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، وهي المفعول به ولواحقه، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

(1) وزاد الكوفيون «كيف» فجزموا بها فقالوا: «كيف تصنَعْ أصنَعْ» بشرط كون فعلَيْها متفقَيْن لفظاً ومعنىً، وخالَفهم الأكثرون.

وقال الناظم في «الكافية»:

وشاع جزمٌ بـ«إذا» حَمْلاً على ... «متى» وذا في النثر لن يُستعمَلا

فأجازَ وبعض النحاة الجزم بـ«إذا»، واستشهدوا بقول عبد قيس بن خفاف:

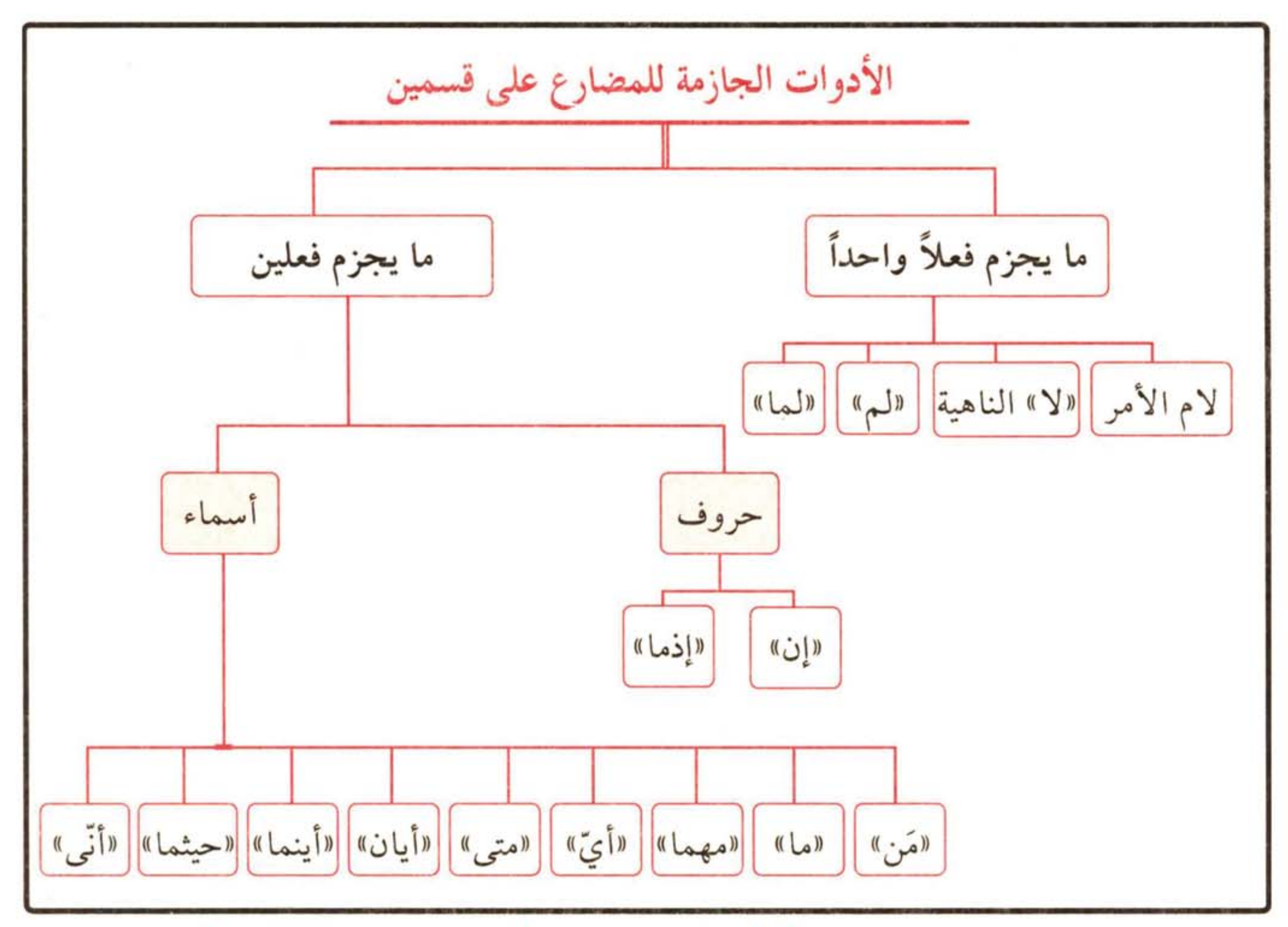
استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى ... وإذا تُصبْك خصاصةٌ فتحمَّلِ

وذهب بعض النحويين منهم ابن الشجري إلى الجزم بـ«لو» في الشعر، واستشهدوا ببيت علقمة الفحل.

لو يَشَأْ طار به ذو ميعةٍ ... لاحقُ الآطال نهدٌ ذو خِصَلْ

وتناقض الناظم فأجازَ ذلك في «التوضيح»، وردَّهُ في «الكافية»، ووقع له في «التسهيل» كلامان!

ينظر «شرح الأشموني» ٤/ ١٩ ـ ٢١.



٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ وَجَوَاباً وُسِمَا[1]

يعني أن هذه الأدواتِ المذكورةَ في قوله: «وَاجْزِمْ بإنْ. . إلى قوله: وَأنَّى» يقتضين جملتين: إحداهما ـ وهي المتقدمة ـ تسمَّى شرطاً، والثانية ـ وهي المتأخرة ـ تسمى جواباً وجَزَاء.

ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصْلُ فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية، نحو: «إنْ جَاءَ زيد أكرمته، وإن جاء زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ».

(١) «فعلين» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «يقتضين» «يقتضين» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة، ونون النسوة فاعل «شرط» مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في معرض التفصيل «قدما» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «يتلو» فعل مضارع «الجزاء» فاعل يتلو «وجواباً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «وسم» الآتي «وسما» وسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: الجزاء، وهو المفعول الأول.

٦٩٩ ـ وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ   تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ(١)

إذا كان الشرط والجزاء جملتين(٢) فعليَّتَيْنِ فيكونان على أربعة أنحاء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: «إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو» ويكونان في مَحَلِّ جَزْمٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: «إن يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عَمرو»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: «إنْ قَامَ زيد يَقُمْ عمرو»، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥].

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنه قولُه: [الخفيف]

ش٣٤٠ ـ مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّىءٍ كُنْتَ مِنْهُ   كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيدِ(٣)

---

(١) «وماضيين» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «تلفيهما» الآتي «أو» عاطفة «مضارعين» معطوف على قوله: «ماضيين» السابق «تلفيهما» تلفي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول تلفي الأول «أو» عاطفة «متخالفين» معطوف على قوله: مضارعين.

(٢) لا عذر للشارح في قوله: «جملتين» من وجهين؛ الأول: أن الناظم قال: «فعلين يقتضين»، والوجه الثاني: أن الشرط لا يكون جملة، وإنما يكون فعلاً، فأما الجواب، فقد يكون فعلاً وقد يكون جملة، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية؛ وإذا كان الشرط فعلاً ماضيًا، كان هذا الفعل وحده في محل جزم، كما قال الشارح نفسه.

(٣) هذا البيت لأبي زبيد الطائي، من قصيدة أولها:

إنَّ طُولَ الحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودِ   وَضَلَالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الخُلُودِ

اللغة: «يكدني» من الكيد، من باب باع: يخدعني ويمكر بي «الشجا» ما يعترض في الحلق كالعظم «الوريد» هو الوَدَج، وقيل: بجنبه.

المعنى: يرثي ابن أخته ويعدد محاسنه، فيقول: كنتَ لي بحيث إنَّ مَنْ أراد أن يخدعني ويمكر بي فإنك تقف في طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه، كما يقف الشجا في الحلق فيمنع وصول شيء إلى الجوف، وكنى بذلك عن انتقامه له ممن يؤذيه.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يكدني» يكد: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط «كنت» كان: فعل ماض =

وقوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيلَةَ القَدْرِ غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ»[1][2].

٧٠٠ ـ وبَعْد مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ[٣]

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، جاز جزمُ الجزاء ورفعُه، وكلاهما حسنٌ، فتقول: «إنْ قَامَ زيدٌ يقمْ عمرو، ويقومُ عمرو» ومنه قولُه: [البسيط]

= ناقص مبني على فتح مقدر في محل جزم جواب الشرط، وتاء المخاطب اسمه «منه كالشجا» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان «بين» ظرف متعلق بالخبر، وبين مضاف، وحلق من «حلقه» مضاف إليه، وحلق مضاف، والهاء مضاف إليه «والوريد» معطوف على حلقه.

الشاهد فيه: قوله: «من يكدني.. كنت.. إلخ» حيث جزم بمن الشرطية فعلين: أحدهما ـ وهو قوله: «يكدني» ـ فعل الشرط، والثاني ـ وهو قوله: «كنت» ـ جواب الشرط وجزاؤه، وأولهما فعل مضارع، وثانيهما فعل ماض، وسنتكلم على هذه المسألة ونستدل لمثل ما ورد في هذا البيت بعقب ذلك.

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا يختص بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء ـ وتبعه الناظم ـ إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الراجح عندنا، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثرًا ونظمًا، فمن النثر الحديث الذي أثره الشارح، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «إن أبا بكر رجل أَسِيفٌ، متى يقم مقامك رقَّ»، ومن الشعر البيت الذي رواه الشارح، ومنه قول قعنب ابن أم صاحب:

إن يَسمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مِنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فقد جزم بإن قوله: «يسمعوا» شرطًا، وهو فعل مضارع، وقوله: «طاروا» جوابًا، وهو فعل ماض، ويروى عجزه: «وما يسمعوا من صالح دفنوا» فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضًا.

(2) الحديث في «صحيح البخاري» برقم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظه: «من يَقُمْ ليلَة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه».

وهو بنحوه ـ وفيه الشاهد ـ في رواية مسلم في «صحيحه» برقم (١٧٨٢).

وما ذكره الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله من قول عائشة رضي الله عنها هو في «صحيح البخاري» برقم (٣٣٨٤).

(٣) «بعد» ظرف متعلق بقوله: «حسن» الآتي، وبعد مضاف، و«ماض» مضاف إليه «رفعك» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والكاف مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «الجزا» قصر للضرورة: مفعول به للمصدر «حسن» خبر المبتدأ «ورفعه» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «بعد» ظرف متعلق بقوله: «وهن» الآتي، وبعد مضاف، و«مضارع» مضاف إليه «وهن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه، والجملة من وهن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

وتقدير البيت: ورفعك الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط بعد الفعل الماضي الواقع شرطاً حسن، فأما رفع الجواب المضارع بعد المضارع الواقع شرطاً فضعيف.

ش٣٤١ ـ وَإِن أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[(١)]

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجَبَ الجزم [فيهما].

ورَفعُ الجزاء ضعيفٌ، كقولِهِ: [الرجز]

ش٣٤٢ ـ يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[(٢)]

---

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة مطلعها:

قِفْ بالدِّيَارِ التي لَمْ يَعفُهَا القِدَمُ بَلَى وَغَيَّرَهَا الأرواحُ والدِّيَمُ

اللغة: «خليل» أي: فقير محتاج؛ مأخوذ من الخلة، بفتح الخاء، وهي الفقر والحاجة «مسألة» مصدر سأل يسأل؛ أي: طلب العطاء واسترفد المعونة، ويُروى: «يوم مسغبة» والمسغبة هي الجوع «حرم» بزنة كتف: أي ممنوع.

المعنى: يقول: إن هذا الممدوح كريم جواد، سخي يبذل ما عنده؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترفد عطاءه، لم يعتذر إليه بغياب ماله، ولم يمنعه إجابة سؤاله.

الإعراب: «**إن**» حرف شرط جازم يجزم فعلين «**أتاه**» أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط، والهاء مفعوله «**خليل**» فاعل أتى «**يوم**» ظرف زمان متعلق بقوله: «أتاه»، ويوم مضاف، و«**مسألة**» مضاف إليه «**يقول**» فعل مضارع جواب الشرط، وستعرف ما فيه «**لا**» نافية عاملة عمل ليس «**غائب**» اسم لا مرفوع بها «**مالي**» مال: فاعل لغائب سد مسد خبر لا، ومال مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**ولا**» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «**حرم**» معطوف على غائب، هكذا قالوا، والأحسن عندي أن يكون حرم خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا أنت حرم، فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة.

الشاهد فيه: قوله: «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا وفعل الشرط ماضيًا، وهو قوله: «أتاه»، وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد، أي: إن أتاه فيقول.. إلخ، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، أي: يقول: إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب.. إلخ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفًا والمذكور إنما هو دليله.

(٢) هذا البيت من رجز لعمرو بن خثارم البجلي، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي، وكانا تنافرا إلى الأقرع بن حابس ـ وكان عالم العرب في زمانه ـ ليحكم بينهما، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء «**أقرع**» منادى مبني على الضم في محل نصب «**ابن**» نعت لأقرع بمراعاة محله، وابن مضاف، و«**حابس**» مضاف إليه «**يا أقرع**» توكيد للنداء الأول «**إنك**» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه «**إن**» شرطية «**يصرع**» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «**أخوك**» أخو: نائب فاعل يصرع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف، وكاف =

٧٠١ ـ وَاقْرِنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ شَـرْطاً لإنْ أَوْ غَيْـرِهَا لَـمْ يَـنْـجَـعِلْ(١)

أي: إذا كان الجوابُ لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك:

كالجملة الاسمية، نحو: «إن جَاءَ زيدٌ فهوَ مُحسنٌ».

وكفعل الأمر، نحو: «إن جاء زيد فاضْرِبْه» وكالفعلية المنفية بـ «ما»، نحو: «إن جاء زيد فما أضربُه» أو «لَنْ» نحو: «إن جاء زيد فَلَنْ أضربَه».

فإن كان الجوابُ يصلح أن يكون شرطاً، كالمضارع الذي ليس منفيًّا بـ «ما» ولا بـ «لن» ولا مقروناً بحرف التنفيس، ولا بقَد، وكالماضي المتصَرِّفِ الذي هو غيرُ مقرونٍ بقَد، لم يجب اقترانه بالفاء، نحو: «إن جَاءَ زَيدٌ يَجِيء عمرو» أو «قَامَ عَمْرٌو»(2).

= المخاطب مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وسيبويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر إن، والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط، وجملةَ الشرط والجواب خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: «إن يصرع.. تصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا وفعل الشرط مضارع، وذلك ضعيف واهٍ، وهل يختص بالضرورة الشعرية؟

والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر، وفاقًا للمحقق الرضي، بدليل وقوعه في القرآن الكريم، وذلك في قراءة طلحة بن سليمان: «أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكُكُم الموتُ» [النساء: ٧٨] برفع يدرك.

(١) «واقرن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق باقرن «حتماً» حال بتأويل اسم الفاعل، أي: حاتماً «جواباً» مفعول به لاقرن «لو» حرف شرط غير جازم «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته شرط «لو» لا محل لها، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول «شرطاً» مفعول ثان لجعل «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: شرطاً «أو» عاطفة «غيرها» غير: معطوف على إن، وغير مضاف، وها مضاف إليه «لم» نافية جازمة «ينجعل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب، وهذه الجملة جواب لو، ولو وشرطها وجوابها في محل نصب صفة لقوله: جواباً.

(2) ذكر من حالات وجوب اقتران الجواب بالفاء ستاً هي: الاسمية، وفعل الأمر، والمنفية بـ«ما»، والمنفية بـ«لن»، والمقرونة بـ«قد» وبحرف التنفيس.

ويستدرك عليه:

التي فعلُها جامد، كقوله تعالى: ﴿إِن تَـرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾ [الكهف: ٣٩].

ويَجْمَعُها قوله:

اسـمـيـة، طـلـبـيـة، وبـجـامـدٍ وبـمـا، ولـن، وبـقَـدْ، وبـالـتـنـفـيـسِ

٧٠٢ ـ وَتَخْلُفُ الفَاءَ إذَا المُفَاجَأَهْ كَـ «إنْ تَجُدْ إذاً لَنَا مُكَافَأَهْ»(١)

أي: إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانُه بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفُجَائية مُقَامَ الفاء، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استِغْنَاء بفَهْمِ ذلك من التمثيل، وهو «إن تَجُدْ إذاً لنا مكافأه»(2).

٧٠٣ ـ وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزا إنْ يَقْتَرِنْ بِالفَا أَوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ(٣)

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ [مضارعٌ] مقرون بالفاء أو الواو، جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قرئ بالثلاثة قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بجزم «يغفر» ورفعه ونصبه(4)، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قولُه: [الوافر]

---

(١) «وتخلف» فعل مضارع «الفاء» مفعول به لتخلف «إذا» قصد لفظه: فاعل تخلف، وإذا مضاف، و«المفاجأة» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «كإن» الكاف جارة لقول محذوف، إن: شرطية «تجد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذاً» رابطة للجواب بالشرط «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكافأة» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(2) وبشرط أن يكون الشرط بـ«إن»، وأن لا يدخل على جملة الجواب نافٍ ولا ناسخ.

(٣) «والفعل» مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بقوله: «يقترن» الآتي، وبعد مضاف، و«الجزا» قصر للضرورة: مضاف إليه «إن» شرطية «يقترن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «بالفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: يقترن «أو الواو» معطوف على الفاء «بتثليث» جار ومجرور متعلق بقوله: فمن، الآتي «قمن» خبر المبتدأ، وهو قوله: «الفعل» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(4) قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بالرفع، وقرأ باقي العشرة بالجزم. «النشر» ٢/ ١٨١.
وذكر أبو حيان في «البحر المحيط» ٢/ ٣٧٦ أنه قرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب على إضمار «أن»، فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهَّمٍ من الحساب، تقديره: يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب. ا.هـ.
والجزمُ على أنه معطوفٌ على ﴿يُحَاسِبْكُم﴾، والرفع على أن الفاء استئنافيّة.

ش٣٤٣ ـ فإنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدُ الحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ(١)

رُوي بجزم «نأخذ» ورفعِهِ، ونصبِهِ(2).

---

(١) البيتان للنابغة الذبياني، وقبلهما بيت يخاطب به عصامًا حاجب النعمان بن المنذر، وهو قوله:

أَلَمْ أُقْسِمْ عَلَيكَ لَتُخْبِرَنِّي أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الهُمَامُ

اللغة: «يهلك» من باب ضرب يضرب: فعل لازم يتعدى بالهمزة كما في قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ [البلد: ٦]، وبنو تميم يعدونه بنفسه «أبو قابوس» هي كنية النعمان بن المنذر، وقابوس: يمتنع من الصرف للعلمية والعجمة «ربيع الناس» كنى به عن الخصب والنماء وسعة العيش ورَفاغته، وجعل النعمان ربيعًا لأنه سبب ذلك «البلد الحرام» كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سببًا فيه؛ إذ إنه كان يجير المستجير ويؤمن الخائف «بذناب عيش» ذناب كل شيء ـ بكسر الذال ـ عقبه وآخره «أجب الظهر» أي: مقطوع السنام، شبه الحياة بعد النعمان والعيشَ في ظلال غيره وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها، ببعير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنَّصَبُ سنامه، تشبيهًا مضمرًا في النفس، وطوى ذكر المشبه به وذكر بعض لوازمه، وقوله: «ليس له سنام» فضل في الكلام وزيادة يدل عليها سابقه.

الإعراب: «**فإن**» شرطية «**يهلك**» فعل مضارع فعل الشرط «**أبو**» فاعل يهلك، وأبو مضاف، و«**قابوس**» مضاف إليه «**يهلك**» جواب الشرط «**ربيع الناس**» فاعل يهلك ومضاف إليه «**والبلد**» معطوف على ربيع «**الحرام**» نعت للبلد «**ونأخذ**» يروى بالجزم، فهو معطوف على جواب الشرط، ويروى بالرفع، فالواو للاستئناف، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التي تقتضي جزمه أو نصبه، ويروى بالنصب، فالواو حينئذ واو المعية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وإنما ساغ ذلك ـ مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفي أو استفهام أو نحوهما ـ لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، لكونه معلقًا بالشرط؛ فأشبه الواقع بعد الاستفهام «**بعده**» بعد: ظرف متعلق بنأخذ، وبعد مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «**بذناب**» جار ومجرور متعلق بنأخذ، وذناب مضاف، و«**عيش**» مضاف إليه «**أجب**» صفة لعيش مجرورة بالكسرة الظاهرة، وأجب مضاف، و«**الظهر**» مضاف إليه «**ليس**» فعل ماض ناقص «**له**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «**سنام**» اسم ليس تأخر عن خبرها، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة ثانية لعيش.

الشاهد فيه: قوله: «ونأخذ» حيث رُوي بالأوجه الثلاثة، وقد بينا لك وجه ذلك مع إعراب البيتين.

(2) فإذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بـ«ثم» فإن النصبَ يمتنع، ويجوز الجزم والرفع.

٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ انْ بِالجُمْلَتَينِ اكْتَنَفَا(١)

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء أو الواو، جاز نصبه وجزمه(2)، نحو: «إنْ يَقُم زيد ويَخرجَ خالدٌ، أُكرِمْكَ» بجزم «يخرج» ونصبِه، ومن النصب قولُه: [الطويل]

ش٣٤٤ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا(٣)

---

(١) «وجزم» مبتدأ «أو» عاطفة «نصب» معطوف على جزم «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل التنازع، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفاً يفهم من السياق، تقديره: جائز، أو نحوه، وإما الجملة الشرطية الآتية «إثر» ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل، وإثر مضاف، و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أو» عاطفة «واو» معطوف على فا «إن» شرطية «بالجملتين» جار ومجرور متعلق باكتنفا الآتي «اكتنفا» فعل ماض فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف.

(2) أما النصبُ فبإضمار «أن» وجوباً بعد الفاء، أو الواو، لشبه الشرط بالاستفهام في عدم تحقُّقهما.
وأما الجزم فبالعطف على فعل الشرط، ولم يَجُزِ الرفعُ ـ وأجازه ابن عصفور ـ؛ لأنه لا يصحُّ الاستئنافُ قبل الجزاء. ينظر «حاشية الصبان على الأشموني» ٤/ ٣٦.

(٣) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.
اللغة: «يقترب» يدنو ويقرب «يخضع» يستكين ويذل «نؤوه» ننزله عندنا «هضمًا» ظلمًا وضياعًا لحقوقه.
الإعراب: «ومن» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يقترب» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية «منا» جار ومجرور متعلق بقوله: يقترب «ويخضع» الواو واو المعية، يخضع: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضًا «نؤوه» نؤو: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والهاء مفعول به «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يخش» فعل مضارع معطوف على جواب الشرط مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضًا «ظلمًا» مفعول به ليخش «ما» مصدرية ظرفية «أقام» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان إليه، والتقدير: مدة إقامته «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «هضما» معطوف على قوله: «ظلمًا».
الشاهد فيه: قوله: «ويخضع» فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه.
ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى، وهو من شواهد سيبويه:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنِ المَعْنَى فُهِمْ[١]

يجوز حذْفُ جواب الشرط، والاستغناء [بالشرط] عنه، وذلك عندما يدلُّ دليلٌ على حذفه[2]، نحو: «أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ» فحذف جواب الشرط لدلالة «أنت ظالم» عليه، والتقدير: «أنت ظالم، إن فعلت فأنت ظالم»، وهذا كثير في لسانهم.

وأما عكسه: ـ وهو حذف الشرط والاستغناءُ عنه بالجزاءِ ـ فقليلٌ، ومنه قولُه: [الوافر]

ش٢٤٥ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[٣]

[أي: وإلَّا تُطلِّقْها يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسَام].

---

(١) «والشرط» مبتدأ «يغني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشرط، والجملة من يغني وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «عن جواب» جار ومجرور متعلق بيغني «قد» حرف تحقيق «علم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على جواب، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لجواب «والعكس» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يأتي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من يأتي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «المعنى» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «فهم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المعنى، والجملة لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف.

(2) وبشرط كون فعل الشرط ماضياً، أو مضارعاً منفيّاً بـ«لم». ويقل الحذفُ مع غير «إنْ» ويكثُر معها.

(٣) البيت لمحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص، من أبيات يقولها في زوج أخت امرأته، أو في زوج امرأة كان يحبها، واسمه مطر، وقد تقدم بعض هذه الأبيات في باب النداء مع الإشارة إلى حديثه، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش٣٠٧).

اللغة: «بكفء» بوزان قفل، أي: نظير مكافئ «مفرق» بكسر الراء أو فتحها: وسط الرأس «الحسام» السيف.

الإعراب: «**فطلقها**» طلق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وها: مفعول به «**فلست**» الفاء تعليلية، ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**لها**» جار ومجرور متعلق بقوله: «كفء» الآتي «**بكفء**» الباء زائدة، كفء: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة «**وإلا**» الواو عاطفة، إن: شرطية أدغمت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، أي: وإلا تطلقها «**يعل**» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الواو «**مفرقك**» مفرق: مفعول به ليعل، ومفرق مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**الحسام**» فاعل يعل.

الشاهد فيه: قوله: «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب، وقد ذكرنا تقديره في إعراب البيت، وذكره الشارح العلامة.

٧٠٦ ـ وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ[١]

كلُّ وَاحِدٍ من الشرط والقسَمِ يَسْتَدعِي جواباً، وجواب الشرط: إما مجزوم، أو مقرون بالفاء، وجوابُ القَسَم إن كان جملة فعلية مثبتة مُصَدَّرَة بمضارع، أُكِّد باللام والنون، نحو: «وَاللهِ لَأَضربَنَّ زيداً» وَإن صُدِّرَت بماضٍ، اقترن باللام و«قَد»[٢]، نحو: «وَاللهِ لقد قَامَ زيدٌ».

وَإن كان جملة اسمية فبـ«إنَّ» وَاللام، أو اللام وَحدها، أوْ بـ«إنَّ» وَحدها، نحو: «وَالله إنَّ زيداً لقائم» و«وَالله لزيدٌ قائم» و«والله إنَّ زيداً قائم».

وإن كان جملة فعلية منفية فينفى بـ«ما» أو «لا» أو «إنْ» نحو: «والله ما يقوم زيد، ولا يقوم زيد، وإنْ يقومُ زيد» والاسمية كذلك[٣].

فإذا اجتمع شرط وقسم، حُذِفَ جوابُ المتأَخِّرِ منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: «إنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللهِ يَقُمْ عَمْرٌو»، فتحذف جوابَ القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: «والله إن يَقُمْ زيد لَيَقُومَنَّ عمرو»؛ فتحذف جوابَ الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

٧٠٧ ـ وَإنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلَا حَذَرْ[٤]

---

(١) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق باحذف، ولدى مضاف، و«اجتماع» مضاف إليه، واجتماع مضاف، و«شرط» مضاف إليه «وقسم» معطوف على شرط «جواب» مفعول به لاحذف، وجواب مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أخرت» أخر: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بأخرت محذوف، والتقدير: ما أخرته «فهو» الفاء للتعليل، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ملتزم» خبر المبتدأ.

(٢) وربما حُذفت اللام وقد جميعًا، وذلك إن طالت جملة القسم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤] فإن هذه الجملة جواب القسم الذي في أول السورة، وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد، ثم إن الذي يقترن باللام وقد معًا هو الماضي المتصرف، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها، نحو: «والله لعسى زيد أن يقوم، ووالله لنعم الرجل زيد».

(٣) هذا كله في القسم غير الاستعطافي، أما القسم المقصود به الاستعطاف، فإنه يجاب بجملة إنشائية، نحو قول المجنون:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إلَيْكَ لَيْلَى قُبَيْلَ الصُّبحِ أو قَبَّلْتَ فَاهَا

(٤) «إن» شرطية «تواليا» توالى: فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعله «وقبل» الواو واو الحال، قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف، و«خبر» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من ألف الاثنين في «تواليا» السابق «فالشرط» الفاء واقعة في جواب الشرط، =

أي: إذا اجتمع الشرطُ وَالقَسَمُ أجيبَ السابقُ منهما، وَحُذِفَ جَوَابُ المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذُو خَبَرٍ؛ فإن تقدم عليهما ذُو خَبَرٍ رُجِّحَ الشرطُ مطلقاً، أي: سواء كان متقدماً أو متأخراً، فَيُجَاب الشرط ويحذف جواب القسم؛ فتقول: «زَيْدٌ إنْ قَامَ وَاللهِ أُكْرِمْهُ» و«زَيْدٌ وَاللهِ إنْ قَامَ أُكْرِمْهُ».

٧٠٨ ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ(١)

أي: وقد جاء قليلاً ترجيحُ الشرط على القَسَمِ عند اجتماعهما وتقَدُّمِ القَسَمِ، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قولُه: [البسيط]

ش٣٤٦ ـ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ ... لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ(٢)

فلَامُ «لئن» مَوطئة لقسمٍ محذوفٍ ـ والتقدير: والله لَئِنْ ـ و«إنْ»: شَرْطٌ، وجوابُه «لا تُلْفِنَا» وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُجَبِ القَسَمُ، بل حُذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير ـ وهو إجابة القسم لتَقَدُّمِه ـ لقيل: لا تُلْفِينَا؛ بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

= الشرط: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «رجح» الآتي «رجح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مطلقاً» حال من الشرط «بلا حذر» جار ومجرور متعلق برجح.

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «رجح» فعل ماض مبني للمجهول «بعد» ظرف متعلق برجح، وبعد مضاف، و«قسم» مضاف إليه «شرط» نائب فاعل رجح، و«بلا ذي» جار ومجرور متعلق برجح، وذي مضاف، و«خبر» مضاف إليه «مقدم» نعت لذي خبر.

(٢) البيت للأعشى: ميمون بن قيس، من قصيدة له مشهورة، معدودة ـ عند جماعة من الرواة ـ في المعلقات، مطلعها:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ ... وهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ
غَرَّاءُ فَرْعَاءُ مَصْقُولٌ عَوَارِضُهَا ... تَمْشِي الهُوَيْنَا كَمَا يَمشِي الوَجِي الوَحِلُ
كَأنَّ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا ... مَرُّ السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلُ

اللغة: «منيت» ابتليت، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني «عن غب» عن هنا تؤدي المعنى الذي تؤديه بعد، وغب كذا، بكسر الغين، أي: عقبه، ويُروى: «.... عن جدٍّ» والجد بكسر الجيم: المجاهدة، أي الشدة «لا تلفنا» لا تجدنا «ننتفل»: نتملص ونتخلص.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، أي: والله لئن، إن: شرطية «منيت» مني: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» جار ومجرور متعلق بمنيت «عن غب» جار ومجرور متعلق بمنيت =